

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

الدستور... أدوات للشعب

زالت المطالبات بتطبيق بنودها التي تحولت دستورا، بالتوازي مع استمرار التأكيد على انها "مرجعية" الحفاظ على الاستقرار والسلم الاهلي. ولكن المستغرب هو ان الداعين لاحترام الدستور المبنثق من الطائف لم يتحركوا عمليا لتطبيق بنوده من خلال اليات قانونية ابرزها المراسيم التطبيقية التي تساهم في تنظيم عمل المؤسسات الدستورية وفق معادلة متوازنة توائم بين حدّي الفصل والتعاون وهذا امر جيد ولو جاء متأخرا، وبالتالي فإن التمسك بالدستور يفترض السعي الجاد الى تطبيقه بكل بنوده نفا وروحا.

السؤال الذي يطرح الان: هل هناك من بنود في وثيقة الوفاق الوطني لم يؤخذ بها في الدستور اللبناني؟ الجواب يكمن في علة العلل التي تواجه اللبنانيين وهي اولا في عدم تطبيق الدستور، وثانيا في عدم تحديثه وتطويره لحسن تنفيذه، وما يجري هو التمرس والانحباس في اطار غير متحرك، كالذي وضعنا انفسنا فيه منذ 33 سنة، في حين ان كل الدول تحدّث قوانينها دوريا لمواكبة التطور المتسارع في العالم.

اثبت الشعب اللبناني انه يريد العيش بأمان سياسي واجتماعي واقتصادي، وهذا لا يمكن انجازه او تحقيقه الا عندما تتمكن من تطويع القوانين لمصلحة الشعب ومستقبل الاجيال، وليس من طريق التقوقع والعيش في الجمود الفكري والطائفي، والتوقف عن استنباط الافضل لوطننا كما كل الدول.

ولان الدستور هو ضمير الامة، لذلك لا شرعية لاي سلطة لا تكون منبثقة من الارادة الحقيقية للشعب، خصوصا وان الدستور باعتباره منبثقا من ارادة الشعب يتحول حكما الى الضامن الوحيد للحرية الوطنية، وبالتالي هو اداة للشعب لتقييد السلطة السياسية وليس العكس.

"نحن لا نسعى الى اسقاط الدستور، بل اسقاط من يخالفونه ومن يفسدونه". قول للرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الاميركية ابراهام لنكولن. واذا قسناه على واقعنا اللبناني، لوجدناه منطبقا بشكل عجائبي، ويصف حالتنا وما يجب ان تكون عليه.

الدستور هو الوثيقة التي تبين شكل الحكم ونظامه القانوني، هو الحجر الاساس لأي نظام كونه مجموعة القواعد التي تنظم الدولة واساليب الحكم فيها، وطبيعة العلاقة بين السلطات واختصاصاتها. هو مجمل القواعد التي تبين حقوق الافراد وحررياتهم و ضماناتهم من دون النظر الى ما اذا كانت مدرجة ضمن الوثيقة الدستورية او اي وثيقة قانونية اخرى مهما كان مصدرها وتدرجها في الهرم القانوني او كانت عرفية.

تم تعديل دستور لبنان بموجب القانون الدستوري الصادر في 1990/9/21، استنادا الى ما ورد في "وثيقة الوفاق الوطني"، التي انبثقت من الاجتماعات في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، وسميت في حينها بـ"اتفاق الطائف"، بعد مخاض عسير كلف لبنان عشرات الاف الضحايا والجرحى والمعوقين والمفقودين، مع ما لحق به من دمار وخراب هائلين.

كان يؤمل ان يسلك الدستور الجديد طريقه الى التنفيذ ضمن سقف زمني محدد، الا انه طبّق بشكل مشوّه و"غب الطلب"، جعل امكانية الحكم على شموليته وصحته صعبة المنال، لأن المنطق يفرض ان يخضع اي دستور الى التطبيق العملي لكي تظهر الثغرات التي توجب ادخال تعديلات عليها، وهذا الخطأ القاتل الذي وقع فيه من خرجوا الى الساحات في 17 تشرين الاول 2019 عندما رفعوا شعار "الشعب يريد اسقاط النظام"، اي اسقاط الدستور قبل تطبيقه لا سيما في بنوده الاصلاحية التي تعتبر في غاية الاهمية، من قانون الانتخاب الى اللامركزية الادارية الموسعة وصولا الى انشاء مجلس الشيوخ وانتهاء بتشكيل الهيئة الوطنية التي تنظر في السبل اليلة الى الغاء الطائفية السياسية. بعد 33 عاما من اقرار "وثيقة الوفاق الوطني"، ما

إلى العدد المقبل